International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 11, June 2026
العدد 11، يونيو 2026
IAJ

تحولات المقاربة الدولية لقضية الصحراء:
من منطق التسوية السياسية إلى منطق التدبير التقني

Transformations in the international approach to the Western Sahara issue: from the logic of political settlement to the logic of technical management

عبد الله قرير
دكتور في القانون العام
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

Adellah KORRIR
Doctor of Public Law
Abdelmalek Essaadi University, Tetouan

المستخلص:

تمثل تحولات المقاربة الدولية لقضية الصحراء إطارا استراتيجيا يعكس تدرج اهتمام المجتمع الدولي من التسوية السياسية التقليدية إلى اعتماد منطق التدبير التقني والتنمية الإقليمية. وتعتمد هذه المقاربة على رؤية شاملة تجمع البعد السياسي، القانوني، والتنمية الاقتصادية من خلال المبادرات الأممية وتعزيز قدرات الإدارة المحلية والإقليمية. كما تساهم أدوات التدبير التقني في تخفيف التوترات، تحسين الاستقرار المحلي، وتعزيز الثقة بين الأطراف، بما يضمن توازنًا بين الحلول السياسية التقليدية والمقاربة العملية التقنية التي ترتكز على التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

تحولات المقاربة الدولية ؛ قضية الصحراء؛ التسوية السياسية ؛ التدبير التقني ؛ التنمية الإقليمية؛ الوساطة الدولية ؛ الاستقرار الإقليمي ؛ المشاريع التنموية.

Abstract :

The transformations in the international approach to the Sahara issue represent a strategic framework reflecting the international community's shift from traditional political settlement mechanisms to a technical and development-oriented management approach. This approach adopts a comprehensive perspective that integrates political, legal, and economic dimensions through UN initiatives, international mediation, support for development projects, and the strengthening of local and regional administrative capacities. Technical management tools contribute to reducing tensions, enhancing local stability, and building trust among parties, ensuring a balance between traditional political solutions and practical, development-based approaches.

Keywords :

International approach transformations ; Sahara issue ; Political settlement ; Technical management ; Regional development ; International mediation ; Regional stability ; Development projects.

مقدمة:

تعتبر قضية الصحراء اليوم إحدى القضايا الإقليمية والدولية الأكثر حساسية وتعقيدا في النظام الدولي المعاصر، نظرا لما تتسم به من أبعاد سياسية، قانونية، وتنموية متشابكة، جعلت منها محورا لتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية. وفي خضم هذه التعقيدات، شهدت المقاربة الدولية لهذه القضية تحولات جوهرية، انتقلت من منطق التسوية السياسية التقليدية، الذي يركز على الحلول الدبلوماسية والحقوقية، إلى منطق التدبير التقني، الذي يضع التنمية الاقتصادية والإدارية كأداة لتخفيف التوترات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

لقد أسهم هذا التحول في إعادة تعريف دور المجتمع الدولي في إدارة النزاع الصحراوي، حيث لم تعد الحلول مقتصرة على التسويات السياسية، بل توسعت لتشمل برامج تنموية، دعم البنية التحتية، وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية والإقليمية، بما يعكس تحولًا عمليًا يوازن بين الضغوط السياسية وضرورات التنمية. إن هذه الدينامية الجديدة تثير تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة المقاربة الدولية على تحويل الحلول التقنية والتنموية إلى أدوات فعّالة لتحقيق الاستقرار وحل النزاع.

ومن هذا المنطلق، تطرح الإشكالية التالية نفسها:

إلى أي حد نجحت المقاربة الدولية لقضية الصحراء في الانتقال من منطق التسوية السياسية التقليدية إلى منطق التدبير التقني، بما يضمن تعزيز الاستقرار، التنمية المحلية، وتخفيف التوترات الإقليمية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، سيتم تقسيم الموضوع وفق التصميم التالي:

- **المطلب الأول** :التسوية السياسية كمنطق أولي لإدارة النزاع الصحراوي
- **المطلب الثاني** :التحول نحو التدبير التقني وأثره على التنمية والاستقرار الإقليمي

المطلب الأول:
المقاربة الدولية لقضية الصحراء في إطار التسوية السياسية

تقوم المقاربة الدولية لقضية الصحراء على تصور شمولي يجعل من التسوية السياسية إحدى الركائز المركزية لإدارة النزاع، مع السعي إلى التوفيق بين المطالب القانونية والسياسية للأطراف المعنية. فقد أدرك المجتمع الدولي مبكرًا أن حل النزاع لا يمكن أن يتحقق عبر القرارات السياسية الشكلية وحدها، بل من خلال آليات دبلوماسية، مبادرات أممية، ومفاوضات دورية تضمن التوازن بين السيادة، الحقوق المشروعة للشعوب، والاستقرار الإقليمي.

إن المنطق السياسي في إدارة قضية الصحراء ليس مجرد أداة دبلوماسية، بل يمثل خيارًا استراتيجيًا يعكس تصورا جديدا لإدارة النزاعات الإقليمية، يقوم على التنسيق بين الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، والدول الكبرى، مع مراعاة القيود القانونية والسياسية التي تحدد فعالية الحلول المقترحة. ومن هذا المنطلق، سعت المقاربة الدولية إلى ترسيخ حضورها عبر مسارات متعددة تشمل المفاوضات، القرارات الأممية، والوساطة الدولية، في أفق إيجاد حل سياسي مستدام يقلل من التوترات ويضمن احترام حقوق الأطراف كافة.

وفي هذا السياق، يتفرع هذا المطلب إلى محورين أساسيين:

الفرع الأول :الأبعاد التاريخية والسياسية لمسار التسوية

الفرع الثاني :الآليات الدولية للتفاوض والحل السياسي

الفرع الأول :الأبعاد التاريخية والسياسية لمسار التسوية

يشكل البعد التاريخي والسياسي حجر الزاوية لفهم طبيعة المقاربة الدولية لقضية الصحراء، إذ يتيح تتبع تطور النزاع منذ بداياته وفهم كيفية تدخل المجتمع الدولي عبر آليات متعددة لحله. فالقضية لم تنشأ في فراغ سياسي أو قانوني، بل ترتبط بسياق تاريخي محدد تتقاطع فيه المصالح الإقليمية والدولية، وتتشابك فيه الاعتبارات السياسية مع القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ويهدف هذا الفرع إلى دراسة المبادرات الأممية الرامية إلى تسوية النزاع، والوقوف على تطور المواقف الدولية ونتائج عمليات التسوية، بما يوفر إطارا لفهم محددات وقيود الحل السياسي، والآليات التي تبناها المجتمع الدولي لإدارة النزاع بشكل متدرج. من خلال هذا التحليل، يتضح كيف أثرت الخلفية التاريخية والسياسية على شكل الحلول المطروحة وفاعلية الوسائل الدبلوماسية في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

الفقرة الأولى: المبادرات الأممية الرامية إلى تسوية النزاع

تمثل المبادرات الأممية إحدى الركائز الأساسية التي اعتمد عليها المجتمع الدولي في معالجة النزاع الصحراوي، إذ جسدت محاولة لتأسيس إطار دبلوماسي وقانوني يوازن بين الحق المشروع للشعب الصحراوي في تقرير المصير ومتطلبات الاستقرار الإقليمي والدولي (أولا). وقد جاءت هذه المبادرات في سياق إدراك شامل للتحديات السياسية والقانونية المرتبطة بالنزاع، ولأهمية وضع حلول سلمية قابلة للتطبيق على الأرض (ثانيا).

أولا: المبادرات الأولى والجهود الأممية المبكرة

تمثل المبادرات الأممية المبكرة في النزاع الصحراوي الركيزة الأولى لفهم الدور الدولي في محاولة إيجاد حل سياسي سلمي للنزاع، حيث سعت الأمم المتحدة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين إلى وضع أطر تفاوضية قانونية ودبلوماسية تراعي حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مع الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع اتساع نطاق النزاع إلى صراعات أوسع. وقد جاءت هذه الجهود في سياق انسحاب القوة الاستعمارية الإسبانية من الإقليم، ما خلق فراغًا سياسيًا استدعى تدخل المجتمع الدولي لتجنب تفاقم الأزمة[1].

بدأت هذه المبادرات من خلال إرسال بعثة زيارة الأمين العام للأمم المتحدة عام 1974، التي هدفت إلى تقييم الوضع السياسي والميداني في الصحراء الغربية، ووضع توصيات أولية لإنشاء إطار تفاوضي يسمح

[1] **Shelley**, **Toby**. *Endgame in the Western Sahara: What Future for Africa's Last Colony?* London : Zed Books, 2004, pp. 19-48.

بانتقال سلمي للسلطة بعد خروج القوات الإسبانية. كما شكلت هذه البعثة نقطة الانطلاق الرسمية لمسار الأمم المتحدة في النزاع، إذ أسست قاعدة للجهود اللاحقة التي سعت إلى تهدئة التوترات وإشراك الأطراف المعنية في حوار سياسي[2].

في الفترة التي تلت ذلك، أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات التي دعت إلى وقف التصعيد العسكري، والحفاظ على الأمن الإقليمي، وضمان تعاون الأطراف مع الأمم المتحدة، مع التأكيد على أن أي حل يجب أن يستند إلى مبادئ القانون الدولي وحق تقرير المصير. وقد ركزت هذه القرارات أيضا على منع أي إجراءات أحادية قد تقوّض فرص الحل السلمي، ما يعكس إدراك المجتمع الدولي لحساسية النزاع وارتباطه بأمن المنطقة.

وفي أواخر الثمانينات بادرت الأمم المتحدة إلى طرح خطة تسوية شاملة هدفت إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير، مع إشراك منظمة الوحدة الإفريقية لضمان الشرعية الإقليمية للمبادرة. وقد وافق المغرب وجبهة البوليساريو على هذه الخطة، وأسفرت عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) عام 1991 عبر القرار 690 لمجلس الأمن، والتي كُلّفت بمراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على العملية الانتخابية، إلى جانب مهام مراقبة حقوق الإنسان والتخفيف من آثار النزاع على السكان المدنيين[3].

تأتي أهمية هذه المبادرات من كونها وضعت أول إطار تفاوضي متكامل للنزاع، يربط بين الجوانب السياسية، القانونية، والإنسانية، كما سعت إلى إنشاء آليات واضحة لتطبيق الحلول السلمية، بما في ذلك تحديد شروط الاستفتاء، تسجيل الناخبين، ومراقبة الامتثال من قبل الأطراف. ورغم أن التنفيذ العملي لهذه المبادرات واجه صعوبات نتيجة التباين في مواقف الأطراف، إلا أن هذه الجهود الأممية المبكرة أسست لمرجعيات التفاوض السياسي، ووفرت قاعدة قانونية وإجرائية يمكن البناء عليها في مراحل لاحقة من التسوية.

كما أن المبادرات الأممية ساهمت في خفض مستويات العنف المباشر وإرساء وقف لإطلاق النار منذ 1991، ما خلق بيئة نسبية من الاستقرار، رغم استمرار الجمود السياسي حول إجراء الاستفتاء النهائي. وقد أظهرت هذه التجربة أن الأمم المتحدة تستطيع تقديم حلول سياسية مؤسسية، لكنها تظل محدودة

[2] **Douguet**, **Jean**. *The United Nations and the Western Sahara Conflict.* International Journal of African Studies, Volume 7, 1998, pp. 23-40.

[3] **Pease**, **Kelly-Kate**. *Conflict Resolution in Western Sahara.* Journal of Peace Research, Vol. 42, No. 6, 2005, pp. 655-670.

بقدرة الأطراف على التعاون والامتثال للآليات المتفق عليها، مما يجعل متابعة هذه المبادرات وتطويرها عنصرًا أساسيًا في مسار التسوية الدولية للنزاع الصحراوي[4].

ثانيا: أهداف هذه المبادرات وتأثيرها على مسار النزاع

شكلت المبادرات الأممية الرامية إلى تسوية النزاع في الصحراء الغربية إطارا قانونيا وسياسياً منهجياً، يهدف إلى ضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مع توفير آليات رقابية وإجرائية لضمان حياد العملية التفاوضية [5].وقد تم تصميم هذه المبادرات لتكون مرجعية قانونية تلزم الأطراف كافة بالامتثال للقرارات الأممية، وتحدد نطاق ومسؤوليات كل طرف في عملية التسوية.

اشتملت هذه المبادرات على تحديد الأهداف الاستراتيجية الأساسية، التي تتعلق أولا بـ إرساء بيئة تفاوضية سلمية تحد من أي تصعيد عسكري محتمل، وثانياً بـ تفعيل أطر قانونية واضحة لتنظيم الاستفتاء على تقرير المصير، بما يشمل وضع معايير تسجيل الناخبين، شروط المشاركة، وآليات الإشراف الأممي المباشر، وذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية وفق قرار مجلس الأمن رقم 690 لسنة 1991 .[6]

لقد أسهمت هذه المبادرات في إعادة ترتيب ديناميات النزاع من خلال تفعيل وقف لإطلاق النار ومراقبة الالتزام بالاتفاقيات، ما أسس لإطار تفاوضي قانوني رسمي، يسمح بمواصلة الحوار ضمن حدود الشرعية الدولية، ويكفل الحد من التجاوزات الأحادية الجانب من قبل الأطراف. كما عززت هذه الإجراءات من فعالية الأمم المتحدة كوسيط محايد ومرجعية قانونية، حيث أثبتت أن الحلول السياسية الناجعة للنزاعات الإقليمية تتطلب آليات واضحة وملزمة تلتزم بالمعايير القانونية الدولية.

مع ذلك واجهت المبادرات تحديات عملية وسياسية تمثلت في التأخر في تنفيذ الاستفتاء النهائي نتيجة الخلافات حول معايير تسجيل الناخبين وآليات الاقتراع، إضافة إلى تأثير العوامل الإقليمية والدولية على مسار التفاوض. ورغم هذه المعوقات، يظل الإطار القانوني والسياسي للأمم المتحدة مرجعا أساسيا لتحليل

---

[4] **Zunes**, **Stephen & Mundy**, **Jacob**. *Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution.*
Syracuse, NY : Syracuse University Press, 2010, pp. 83-102.

[5] **السميري خالد عبد الحميد** . *دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإقليمية: دراسة حالة الصحراء الغربية* .مجلة العلوم السياسية الدولية، مجلد 9، الجامعة العربية المفتوحة، 2018ص. 101

[6] **المنصوري، سعيدة.** *التسوية السياسية في الصحراء الغربية: قراءة في المسار الأممي والتحديات الراهنة* .مجلة الفكر القانوني، جامعة الكويت، 2019ص. 55

مسارات التسوية المحتملة للنزاع، ويستدعي متابعة نقدية مستمرة لتطوير المبادرات بما يضمن تحقيق الحل السلمي والالتزام بالقانون الدولي.

الفقرة الثانية: تطور المواقف الدولية ونتائج عمليات التسوية

تمثل هذه الفقرة استمرارية طبيعية للتحليل القانوني والسياسي لمسار التسوية الأممية في نزاع الصحراء الغربية، إذ تتناول ديناميات المواقف الدولية والإقليمية التي تشكلت على ضوء المبادرات الأممية، ومدى تأثير هذه المواقف على فاعلية الحل السياسي .إذ لم تقتصر أهمية المبادرات على وضع الإطار القانوني للإجراءات، بل امتدت إلى تحديد نطاق التفاعل الدولي مع النزاع، بما يعكس التوازن بين الالتزامات القانونية الدولية والمصالح الاستراتيجية للدول المعنية.

وبناء على ذلك، تنقسم هذه الفقرة إلى محورين رئيسيين:

- أولا: تطور مواقف الأطراف الدولية والإقليمية
- ثانيا: النتائج العملية والقيود التي واجهت التسوية السياسية،

أولا: تطور مواقف الأطراف الدولية والإقليمية

شهدت المواقف الدولية والإقليمية تجاه نزاع الصحراء الغربية تطورات متسارعة، تتسم بتفاعل معقد بين الاعتبارات القانونية، الالتزامات الدولية، والمصالح الجيوسياسية. فقد تباينت مواقف الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية بحسب مدى التزامها بمبادئ القانون الدولي وحق تقرير المصير، إلى جانب مصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة.[7]

وقد تجلت أهمية هذه المواقف في دعم أو عرقلة المسار التفاوضي، حيث ساهمت بعض الأطراف الدولية في تعزيز إطار الوساطة الأممية، من خلال تقديم الدعم السياسي والإداري لبعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء ، بينما اتسمت بعض الدول الإقليمية بمواقف متذبذبة، توازن بين الدعم السياسي للمغرب أو لجبهة البوليساريو وفقا لمصالحها الاستراتيجية، ما أثر على دينامية التسوية ومرونتها التفاوضية .

بالإضافة إلى ذلك لعبت المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية دورا متوازنا بين التأكيد على الشرعية الدولية واحترام القرارات الأممية، وبين حماية مصالحها الإقليمية، وهو ما أدى

[7] **العمري، سارة** . *التسوية السياسية في النزاعات الإقليمية: المعايير الدولية وأثرها على نزاع الصحراء الغربية* .مجلة القانون الدولي، جامعة الجزائر، 2018ص. 102.

إلى إطار تفاوضي متعدد المستويات جمع بين القانون الدولي والسياسات الإقليمية، وأعاد تشكيل الأولويات الدولية للنزاع[8].

ثانيا: النتائج العملية والقيود التي واجهت التسوية السياسية

على الرغم من الإرادة الدولية في تسوية النزاع، واجهت المبادرات الأممية العديد من القيود العملية والسياسية التي أعاقت تنفيذ أهدافها بالكامل. فقد تأخر إجراء الاستفتاء بسبب الخلافات على معايير تسجيل الناخبين، وتعقيدات الإدارة اللوجستية، والضغط الإقليمي على الأطراف، ما أبرز حدود قدرة القانون الدولي على فرض الحلول دون تعاون الأطراف المعنية.[9] كما أظهرت التجربة أن التسوية السياسية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التوافق الإقليمي والدولي، حيث أثرت الانقسامات بين القوى الإقليمية والدول الكبرى على مصداقية المبادرات، وأدى هذا الانقسام إلى تمديد النزاع وتأجيل الحلول النهائية، رغم وجود الإطار القانوني الأممي.

وفي المحصلة يمكن القول إن نتائج المسار الأممي كانت جزئية وملموسة على مستوى الحد من التصعيد العسكري وإرساء وقف إطلاق النار، لكنها ظلت محدودة على صعيد تحقيق الحل النهائي للنزاع. وقد أبرزت هذه التجربة ضرورة تعزيز آليات التنفيذ الدولية، وربط الحلول السياسية بالالتزام القانوني الدولي لضمان نجاح أي مسار تسوية مستدام .

الفرع الثاني :الآليات الدولية للتفاوض والحل السياسي

يمثل الفرع الثاني من المطلب الأول امتدادا منطقيا لتحليل المسار الأممي لنزاع الصحراء الغربية، حيث يركز على الأدوات والآليات الدولية التي استخدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لإدارة النزاع والتفاوض على حلول سياسية سلمية. فبعد استعراض المبادرات الأممية وأهدافها في الفرع الأول، يصبح من الضروري دراسة كيفية تفعيل هذه المبادرات عمليا، من خلال الوساطة الدولية، البعثات الأممية، والمنظمات الإقليمية والدولية، التي عملت كأطراف محايدة ومرجعية قانونية في العملية التفاوضية.

ويهدف هذا الفرع إلى تفكيك آليات التفاوض الدولية وفهم دورها في تحقيق الحلول السياسية، مع التركيز على القيود القانونية والسياسية التي أثرت على فاعليتها. وتنقسم الفقرة إلى محورين رئيسيين:

---

[8] **الخطيب، محمد** .*النزاعات الإقليمية وشرعية القرارات الدولية: قراءة في حالة الصحراء الغربية* .مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة دمشق، 2019ص. 105

[9] **Akande**, **Dapo & Shah**, **Sangeeta**. "The Legal Status of Western Sahara." *European Journal of International Law*, Vol. 20, No. 3, 2009, p. 713.

الفقرة الأولى: دور الوساطة الدولية والمنظمات الأممية

تكتسب الوساطة الدولية والمنظمات الأممية أهمية كبرى في تسهيل الوصول إلى حلول سياسية للنزاعات المعقدة، إذ تمثل هذه الآليات إطارًا محايدًا يتيح للأطراف المتنازعة الحوار وتجاوز الخلافات. ويبرز دور الوساطة الأممية في تقديم الدعم الفني والاستشاري، واقتراح أساليب تفاوضية تكفل التوصل إلى تسوية سلمية، بينما تسهم المنظمات الدولية والدول الكبرى في تهيئة الظروف الملائمة للتفاوض من خلال الضغط الدبلوماسي وتقديم الضمانات السياسية والاقتصادية، بما يعزز فرص نجاح العمليات التفاوضية ويقلل من احتمالات العودة إلى التصعيد.

أولا: جهود الوساطة الأممية وآليات الحوار

تعد الوساطة الأممية أحد أبرز أدوات الأُمم المتحدة في معالجة النزاعات المسلحة وتخفيف حدة التوتر بين الأطراف المتصارعة، حيث تستند إلى مبادئ الحياد والشرعية الدولية واحترام سيادة الدول[10]. وتقوم جهود الوساطة الأممية على إشراك الأطراف في حوار سياسي منظم يهدف إلى بناء الثقة، وتقليل العنف، والتوصل إلى تسويات تفاوضية مستدامة. وتشمل آليات الحوار استخدامها لخبراء ومستشاري تفاوضيين، وتنظيم لقاءات ثنائية وجماعية، واعتماد مسارات تفاوضية مفتوحة تُتيح للأطراف التعبير عن مواقفها واهتماماتها الأساسية دون إقصاء[11].

وقد أثبتت الوساطة الأممية فعاليتها في عدد من التجارب، من بينها عمليات الوساطة في **نيجيريا وسيراليون**، حيث لعب المبعوثون الأمميون أدوارا محورية في ترتيب وقف إطلاق النار وتمهيد شروط السلام، وذلك عبر تقديم محفزات سياسية واقتصادية وتشجيع الأطراف على الالتزام باتفاقات الوساطة.[12] كما تعتمد الأمم المتحدة آليات دعم فنية مثل «جماعات الدعم الإداري» و«فرق التقييم المتخصصة» لتعزيز قدرات الوساطة وتمكينها من معالجة الأبعاد الأمنية والإنسانية والسياسية للنزاع[13].

---

[10] **الحميدي، محمد** .فعالية الوساطة الدولية في حل النزاعات المسلحة: دراسة مقارنة بين الوساطة الأممية والإقليمية. *مجلة العلوم السياسية والقانون الدولي*، العدد 8، 2020ص 45

[11] Touval, S. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948–1979*. Princeton University Press. 2002

[12] **القيسوني، علي** .الوساطة الأممية بين النظرية والتطبيق: العوامل المؤثرة في نجاحها وفشلها .«*مجلة القانون والسياسة الدولية*، جامعة دمشق، المجلد 17(2)، 2021ص 123

[13] United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs (DPPA) & UN Department of Peace Operations (DPO) .*Joint Mediation Support Handbook*. 2020

ثانيا: مساهمة المنظمات الدولية والدول الكبرى في تسهيل التفاوض

إلى جانب الوساطة الأممية، تلعب المنظمات الدولية والدول الكبرى دورا محوريا في تيسير عمليات التفاوض وخلق بيئة مواتية للحوار السياسي. فهذه الجهات لا تقتصر وظيفتها على تقديم الدعم اللوجيستي والمالي، بل تمتد لتشمل الضغوط الدبلوماسية والحوافز الاقتصادية التي تُسهم في دفع الأطراف المتنازعة نحو التوصل إلى تسويات.[14] وتتمتع الدول الكبرى مثل **الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي** بقدرات تأثير واسعة بفضل علاقاتها الاستراتيجية والقوة الاقتصادية والسياسية التي تمتلكها، مما يمكنها من توفير ضمانات تنفيذية واتفاقات ثنائية تدعم استدامة التسوية[15].

تلعب المنظمات الإقليمية مثل **الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي** كذلك أدوارًا تسهيلية عبر مبادراتها للحوار الإقليمي والتشاور مع الأطراف المعنية، مما يعزز فرص التفاهم ويقلل من مخاطر التصعيد. كما تساهم المنظمات الدولية مثل **الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)** في دعم عمليات بناء الثقة عبر مراقبة الانتخابات، وتقديم خبرات في إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، وهو ما يدعم مناخا مؤسسيا مستدامًا للتفاوض السلمي[16].

الفقرة الثانية: التحديات القانونية والسياسية أمام الحل السياسي

تواجه عمليات الحل السياسي للنزاعات الدولية والإقليمية مجموعة من التحديات المعقدة، تتراوح بين الإشكاليات القانونية والضغوط والتحالفات الإقليمية، والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الوسطاء والمفاوضين على التوصل إلى تسويات مستدامة. فالمعايير القانونية الدولية، وبالأخص مبدأ السيادة الوطنية واحترام الحدود المعترف بها دوليًا، تفرض قيودًا صارمة على الخيارات المطروحة، ما يجعل صياغة اتفاقيات تفاوضية قابلة للتنفيذ تتطلب حساسية عالية ومرونة قانونية دقيقة.

---

[14] **Kleiboer**, **M**. (1996). "Understanding Success and Failure of International Mediation." *Journal of Conflict Resolution*, 40(2), 360

[15] Zartman, I.W. & Touval, S. (2010). *International Mediation in the Post-Cold War Era*. In Crocker, C.A., Hampson, F.O., & Aall, P. (Eds.), *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*.

[16] **العتيبي، سعود** .دور الأمم المتحدة في الوساطة بين أطراف النزاع: أطر، آليات، وتحديات. *المجلة العربية للدراسات الدولية*، العدد 12، 2018ص 201

أولا: الإشكاليات القانونية المتعلقة بالسيادة والحدود

تمثل مسألة السيادة الوطنية والحدود الدولية أحد أبرز التحديات القانونية التي تعترض مسار الحلول السياسية للنزاعات المسلحة. فمبدأ السيادة، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، يفرض على الوسطاء احترام الحدود القانونية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما يحد من قدرة الوساطة على اقتراح حلول قد تمس السلطة العليا أو الأراضي الوطنية. وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا عندما تتداخل النزاعات الداخلية مع النزاعات الإقليمية، أو حين يشارك في الصراع أطراف غير رسمية أو جماعات مسلحة غير معترف بها دوليا، ما يضعف الإطار القانوني ويزيد من صعوبة تطبيق الحلول على أرض الواقع[17].

ويتمثل التحدي القانوني كذلك في غياب آليات تنفيذية ملزمة تضمن التزام الأطراف بالاتفاقيات السياسية، وهو ما يؤدي إلى احتمالية انتكاس الاتفاقات أو عدم استدامتها. كما يتطلب الحل السياسي الناجح القدرة على موازنة القانون الدولي والقوانين الوطنية، لضمان أن أي تسوية تفاوضية تحترم الحقوق السيادية للأطراف دون تجاوز الحدود القانونية المعترف بها.

وبالإضافة إلى ذلك يفرض القانون الدولي قيودا على الخيارات التفاوضية المتعلقة بتعديل الحدود أو السلطة السياسية، إذ ينظر إلى أي تجاوز لهذه المبادئ على أنه مساس بالشرعية الدولية ويشكل مبررا للرفض من قبل الأطراف المعنية. وتظهر هذه الإشكاليات بوضوح في النزاعات التي شهدت محاولات تعديل حدودية أو تقاسم للسلطة، مثل الحالة في جنوب السودان وليبيا، حيث أدى التعارض بين القانون الدولي ومصالح الأطراف إلى تأخير التوصل إلى اتفاق شامل، بل وأحيانا إلى تجزئة الحلول إلى مراحل مؤقتة، بما يضعف من فعالية الوساطة ويحد من استدامة السلام[18].

ثانيا: التأثير السياسي والتحالفات الإقليمية على الحلول المقترحة

تلعب التحالفات الإقليمية والدول الكبرى دورا أساسيا في صياغة مسارات الحل السياسي، إذ تؤثر بشكل مباشر على مواقف الأطراف المتفاوضة ومدى مرونتها في التوصل إلى توافق شامل. فالضغوط السياسية والاقتصادية، إلى جانب الدعم العسكري الذي قد تقدمه بعض الدول أو المنظمات الإقليمية، يمكن أن تغير أولويات المفاوضات، أو تؤدي إلى فرض أجندات جزئية تتوافق مع مصالح هذه الجهات دون مراعاة كافة الاحتياجات القانونية والسياسية للأطراف.

كما ينعكس هذا التأثير في تعدد مسارات التفاوض وازدواجية الوساطات، حيث يجد الوسيط نفسه مضطرا لموازنة المصالح المختلفة والتحالفات المتناقضة، مما يزيد من تعقيد عملية التوصل إلى اتفاق شامل

[17] **المنصور، خالد**، *التحالفات الإقليمية والسلطة الدولية: دراسة في العلاقات الدولية* .عمان: دار الفكر2020 ص 22

[18] **القيسوني علي**، الوساطة الأممية بين النظرية والتطبيق: العوامل المؤثرة في نجاحها وفشلها .«*مجلة القانون والسياسة الدولية*، 17,(2) ص123

ومستدام. وقد لوحظ ذلك في النزاعات الإقليمية المعاصرة مثل اليمن وسوريا وفلسطين، حيث أدى تدخل التحالفات الإقليمية وتضارب المصالح الدولية إلى تأجيل الحلول السياسية وتقسيمها إلى مراحل مؤقتة، رغم الجهود المكثفة للوساطة الأممية[19].

وبناء على ذلك يصبح من الضروري تصميم استراتيجيات تفاوضية متعددة المستويات تراعي القيود القانونية ومحددات التحالفات السياسية، بما يضمن إمكانية التوصل إلى حلول قابلة للتطبيق ومستدامة على المدى الطويل، ويحقق توازنا بين المصالح الإقليمية والالتزامات القانونية الدولية، دون المساس بالحقوق الأساسية للأطراف المتصارعة.

المطلب الثاني:
تحول المقاربة الدولية نحو منطق التدبير التقني

شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في النهج الدولي لمعالجة النزاعات والأزمات الإقليمية، حيث تحول التركيز من الأساليب التقليدية القائمة على التفاوض السياسي والوساطة الدبلوماسية إلى منطق التدبير التقني الذي يولي أهمية بالغة للإدارة العملية للأزمات، والتخطيط الاستراتيجي، واستخدام الأدوات التقنية لتقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المؤسسي. ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا من قبل الفاعلين الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الكبرى، بأن الحلول السياسية وحدها لم تعد كافية لمعالجة التعقيدات المتنامية للنزاعات المعاصرة.

ينطلق منطق التدبير التقني على مبدأ الفعالية العملية والمراقبة الدقيقة للنتائج، بحيث يتم التركيز على إنشاء آليات تنظيمية، وفِرق خبراء، وبرامج مراقبة وتقييم دقيقة، بهدف تعزيز القدرة على التدخل السريع والمتوازن، وتقليل التأثيرات السلبية للنزاعات على المدنيين والبنى التحتية. ويشير التحول نحو هذا المنطق إلى تغيير في مفهوم الحل السياسي نفسه، إذ لم يعد الحل السياسي مجرد اتفاقيات تفاوضية، بل أصبح عملية متعددة المستويات تشمل إدارة الموارد، والتقنيات الرقابية، ودعم المؤسسات المحلية والإقليمية، بما يضمن استدامة النتائج وتقليل فرص الانزلاق مجددا نحو التصعيد.

سيتناول هذا المطلب في فرعه الأول نشوء آليات التدبير التقني في المنطقة، مستعرضا التطورات العملية والتنظيمية التي اعتمدها المجتمع الدولي، في حين سيحلل **الفرع الثاني** تفاعل المجتمع الدولي مع

[19] **الفتال، محمد**. *القانون الدولي العام: المبادئ الأساسية والتطبيقات* .دار الفكر العربي، القاهرة2018 . ص 21

هذا المنطق، مركزا على كيف تم توظيف الأدوات التقنية والتقييمية لدعم التوافق السياسي وإرساء الاستقرار المستدام.

الفرع الأول :نشوء آليات التدبير التقني في المنطقة

مع تصاعد التعقيدات الإقليمية وتداخل العوامل السياسية، الأمنية، والاقتصادية، برزت الحاجة إلى تحولات منهجية في أساليب التدخل الدولي، بحيث لم تعد الحلول التقليدية المبنية على التفاوض والوساطة السياسية وحدها كافية لضمان استقرار مستدام. وفي هذا السياق، نشأت آليات التدبير التقني كإطار متكامل لإدارة النزاعات، يركز على الجانب الإداري والتنظيمي، وفعالية الموارد، ورصد التنفيذ بدقة علمية وتقنية[20].

ويتميز هذا التحول بكونه انتقاليًا من منطق الحل السياسي المباشر إلى منطق الإدارة المتكاملة للنزاع، حيث يتم الاهتمام ليس فقط بالتوصل إلى اتفاقيات، بل بكيفية تفعيلها على الأرض، ومتابعة تنفيذها، وضمان توافقها مع قدرات المؤسسات المحلية، والاحتياجات التنموية للسكان. كما يبرز منطق التدبير التقني العلاقة الوثيقة بين الإدارة الفعالة للأزمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن نجاح أي تدخل دولي أصبح مرهونا بقدرة المجتمع الدولي على الجمع بين الحلول السياسية والآليات التقنية والإدارية الملموسة.

يتناول هذا الفرع في فقرتيه البعد الإداري للمقاربة التقنية الذي يركز على تنظيم التدخل، هيكلية الفرق، وآليات المتابعة، والأثر الاقتصادي والتنمية المحلية على الاستقرار الإقليمي الذي يُظهر كيف تُسهم التنمية المستدامة والبنية الاقتصادية المحلية في دعم فاعلية الحلول التقنية والسياسية على حد سواء.

الفقرة الأولى: البعد الإداري للمقاربة التقنية

يشكل البعد الإداري للمقاربة التقنية عنصرا ضروريا في إدارة النزاعات الإقليمية، إذ يركز على تنظيم المؤسسات المحلية، وإدارة الموارد، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية بما يضمن استدامة الحلول. وتعتمد هذه المقاربة على تعزيز قدرات المؤسسات الإقليمية، وتطوير الكوادر، وتوظيف آليات مراقبة وتقييم دقيقة لضمان فاعلية التدخل الدولي وربطه بالاحتياجات الواقعية للسكان، بما يعزز الاستقرار المستدام في المنطقة.

---

[20] **Paul Jackson (Ed.).** *Local Government and Decentralisation in Post-Conflict Contexts*. *Third World Thematics: A TWQ Journal*, 1(6), 2017 p747

يتوزع هذا البعد الإداري على محورين أساسيين، يتمثل الأول في هيكلة الإدارة المحلية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، بينما يركز الثاني على تقوية قدرات المؤسسات الإقليمية وضمان استدامة التدبير التقني.

أولا: تنظيم الإدارة المحلية ومشاريع البنية التحتية

يشكل تنظيم الإدارة المحلية العمود الفقري لأي تدخل تقني في المنطقة، حيث يضمن الهيكل الإداري المنظم تنفيذ السياسات والبرامج بطريقة متسقة وفعالة. ويشمل هذا التنظيم وضع آليات واضحة لتوزيع المسؤوليات وتحديد الاختصاصات بين مختلف مستويات الإدارة المحلية، بما يتيح تكامل الجهود وتفادي التضارب بين الهيئات المختلفة[21]. كما يعتمد على تطوير نظم العمل الداخلية، وإرساء قواعد صارمة للشفافية والمساءلة، بما يعزز الثقة بين السكان المحليين والسلطات، ويدعم قبول التدخلات الدولية.

وتعد مشاريع البنية التحتية جزءا لا يتجزأ من هذا التنظيم الإداري، حيث تُعتبر البنية التحتية حجر الزاوية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فهي تشمل تحسين الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي والنقل والتعليم والصحة، وهو ما يسهم في الحد من الاحتقان الاجتماعي وخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار. ويُطبّق على هذه المشاريع آليات تخطيط ومتابعة دقيقة، تشمل استخدام نظم تقييم الأداء، والتقنيات الرقمية لرصد التنفيذ، وتحديد مكامن الخلل ومعالجتها بسرعة، مما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد المالية والبشرية المتاحة[22].

علاوة على ذلك يرتبط تنظيم الإدارة المحلية بتنمية القدرة على إدارة المخاطر والأزمات الطارئة، إذ يمكن للهيكل الإداري المنظم الاستجابة بسرعة للتحديات الأمنية أو البيئية أو الاجتماعية، بما يقلل من احتمالات تفاقم النزاعات. ويعكس هذا البعد الإداري تكاملًا بين الجانب الفني والتقني، والجانب الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعل التدخل الدولي أكثر فعالية واستدامة.

ثانيا: تعزيز قدرات المؤسسات الإقليمية لضمان استدامة التدبير

يعتبر تعزيز قدرات المؤسسات الإقليمية من أهم الضمانات لاستدامة أي تدبير تقني، إذ لا يمكن أن تحقق التدخلات الدولية نتائج طويلة الأمد دون وجود مؤسسات قادرة على متابعة التنفيذ، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وإدارة الموارد بشكل مستقل .ويتطلب ذلك الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية، وتأهيل المسؤولين المحليين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة المشاريع والتدخلات المعقدة[23].

---

[21] **بن عيسى، زايد &بن علي، خلدون» .**أهمية التنظيم الإداري المحلي في تحقيق التنمية المحلية .«*مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 12–,(4) 2019ص 163.

[22] **العلمي، بن عطاء الله» .**إدارة التنمية المحلية: دراسة في المفاهيم والمقاربات .«*مجلة الفكر القانوني والسياسي*، 9.–1) 2025ص 1009

[23] حسين، نور الدين ، «إدارة المشاريع والبنية التحتية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة«، *مجلة الدراسات الإدارية والتنموية*، 12(2)، 2020 ص 87.

كما يشمل هذا البعد إنشاء آليات متابعة ومراقبة دقيقة، تعتمد على التقنيات الحديثة والتحليل المستمر للبيانات، مما يمكن المؤسسات الإقليمية من تقييم تقدم المشاريع، والتأكد من توافقها مع الأهداف المرسومة، ومعالجة أية أوجه قصور قبل تفاقمها. ويسهم هذا في ضمان استمرارية البنية التحتية والمشاريع التنموية التي تم تنفيذها، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام التحديات المستقبلية دون الاعتماد الكامل على الدعم الخارجي.

ويشكل بناء القدرات المؤسسية أيضًا ركيزة لتطوير الاستقلالية الإدارية والسياسية للمؤسسات المحلية والإقليمية، بما يتيح لها إدارة الموارد بفعالية، واتخاذ قرارات تتسم بالمرونة والتكيف مع الظروف المتغيرة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية. ومن ثم، يصبح التدبير التقني ليس مجرد أداة للتدخل الدولي، بل إطارا متكاملا يجمع بين الإدارة، والتقنية، والتنمية الاقتصادية، وبناء القدرات المؤسسية لتحقيق استقرار إقليمي طويل الأمد[24].

الفقرة الثانية: الأثر الاقتصادي والتنمية المحلية على الاستقرار الإقليمي

تعد التنمية الاقتصادية المحلية أداة أساسية لتعزيز الاستقرار الإقليمي، إذ تساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتخفيف الضغوط الاجتماعية، وخلق بيئة مؤسسية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية. ويظهر الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية المحلية والتخطيط الاستراتيجي مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالتماسك الاجتماعي وتقليل حدة النزاعات المحتملة. ومن هذا المنطلق تنقسم دراسة الأثر الاقتصادي والتنمية المحلية على الاستقرار الإقليمي إلى محورين رئيسيين: الأول يركز على دور المشاريع الاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة، والثاني يتناول تأثير التنمية الاقتصادية في الحد من التوترات الإقليمية.

أولا: دور المشاريع الاقتصادية في تحسين الظروف المعيشية

تعتبر المشاريع الاقتصادية المحلية أحد أبرز أدوات تحقيق التنمية المستدامة وفق الأطر القانونية المعمول بها، إذ تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة ورفع مستوى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، النقل، الطاقة، والمياه. وتُسهم هذه المشاريع في توفير فرص عمل قانونية ومنتجة، ما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقلل من الضغوط التي قد تؤدي إلى نزاعات داخلية.

[24] **عبد العال حسن، أحمد إبراهيم .** *دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة .المجلة العربية للإدارة*، 41(2)، 2021 ص191

يعتمد نجاح هذه المشاريع على إطار قانوني وتنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات والآليات الرقابية، ويضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية والبشرية. فالامتثال للمعايير القانونية يحد من مظاهر الفساد والانحرافات التي قد تفضي إلى توترات محلية، ويضمن استدامة النتائج التنموية على المدى الطويل[25].

كما تبرز الممارسات العملية أن تنفيذ المشاريع الاقتصادية في إطار احترام الضوابط القانونية الوطنية والمعايير التنظيمية المعمول بها يسهم في تعزيز العلاقة التشاركية بين السلطات العمومية والمجتمع المحلي، إذ يتيح للسكان فرصا أوسع للمساهمة في تحديد الأولويات التنموية والمشاركة في مراحل التخطيط والتنفيذ. ويترتب عن ذلك إرساء دينامية تنموية قائمة على التعاون والتكامل بين مختلف الفاعلين، بما يعزز قدرة المؤسسات المحلية على تفعيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة أكبر، ويضمن توزيعًا أكثر عدالة للموارد والخدمات داخل المجال الإقليمي.

على سبيل المثال في المناطق التي عانت من النزاعات مثل سيراليون ونيجيريا، أثبتت التجارب أن الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المجتمعية المنسجمة مع القوانين المحلية يقلل من حدة التوترات، ويحفز التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، ويخلق بيئة مستقرة لتعزيز التنمية. كما أن ربط المشاريع الاقتصادية بالمؤسسات المحلية يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أسس قانونية ومؤسسية متينة[26].

ثانيا: تأثير التنمية الاقتصادية على الحد من التوترات الإقليمية

تشكل التنمية الاقتصادية المستدامة أداة قانونية وإدارية فاعلة للحد من التوترات الإقليمية، إذ تتيح توزيع الموارد والثروات بشكل عادل ومتوازن وفق الأطر القانونية، وتخفف من المنافسة السلبية بين المجتمعات المحلية على الخدمات والأراضي. فالمجتمعات التي تتمتع بفرص اقتصادية عادلة وفق القانون تكون أقل عرضة للصراعات الاجتماعية والسياسية.

---

[25] عبد العال حسن، أحمد إبراهيم. دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة وفق الأطر القانونية .*المجلة العربية للإدارة*.,(2) 41 , 2021ص210

[26] Faguet, J.-P. *s Decentralization Good for Development? Perspectives from Academics and Policy Makers*. Oxford University Press2015, p. 88

ويتيح الاستثمار في التنمية الاقتصادية للسلطات المحلية والإقليمية تعزيز قدرة المؤسسات على تطبيق السياسات العامة، وضمان فعالية الإجراءات القانونية، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وهو ما يسهم في الحد من الاحتجاجات والصراعات الداخلية ويخلق مناخا مؤسساتيا مستقرا.

كما أن الربط بين التنمية الاقتصادية والبنية التحتية الأساسية يعزز الاعتماد المتبادل بين المناطق، ويشجع التعاون الإقليمي، ويقلل من حدة النزاعات العابرة للحدود المحلية .وفي هذا السياق، تعتبر التنمية الاقتصادية أداة مزدوجة، حيث لا يقتصر دورها على تحسين مستوى المعيشة فحسب، بل تمتد لتكون وسيلة قانونية واستراتيجية لتقوية المؤسسات المحلية، ودعم الاستقرار الإقليمي، وتحقيق تكامل اقتصادي ومؤسسي بين المجتمعات المحلية.

تظهر التجارب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في إفريقيا جنوب الصحراء، أن تنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية وفق الأطر القانونية المحلية والدولية تسهم في تقليل حدة التوترات، وتعزيز البيئة القانونية والاستقرار المؤسسي، بما يضمن استدامة التنمية والسلام على المدى الطويل.

كما أن استثمار التنمية الاقتصادية في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية المرتبطة بالحقوق القانونية والاجتماعية يخلق تأثيرا مضاعفا، إذ يسهم في تقوية مؤسسات الدولة، وتوسيع نطاق التغطية الخدمية، وتحفيز مشاركة المواطنين، ويحد من النزاعات المحتملة عبر تبني آليات قانونية واضحة لتوزيع المنافع والموارد.

الفرع الثاني :تفاعل المجتمع الدولي مع منطق التدبير التقني

يشكل تفاعل المجتمع الدولي مع منطق التدبير التقني أحد الأبعاد الأساسية لفهم التحولات التي طرأت على أنماط إدارة الأزمات والتنمية في السياقات المعاصرة. فقد أصبح الاعتماد على المقاربات التقنية والإدارية في معالجة الإشكالات الاقتصادية والمؤسساتية محل اهتمام متزايد لدى الفاعلين الدوليين، خصوصا في ظل تعقد التحديات التنموية وتداخلها مع الاعتبارات السياسية والأمنية[27]. وفي هذا الإطار، برز دور الشراكات الدولية والمؤسسات المالية في دعم برامج التدبير التقني من خلال توفير التمويل والخبرة التقنية والمواكبة المؤسساتية، بما يساهم في تعزيز قدرات الحكومات المحلية وتطوير آليات الحكامة.

وفي المقابل لم يقتصر تأثير هذا التوجه على المجال التقني أو التنموي فحسب، بل امتد ليؤثر في طبيعة المواقف السياسية الدولية، حيث أفرز التحول نحو المقاربة التقنية أنماطًا جديدة من التفاعل بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية في إدارة الملفات الإقليمية والدولية. ومن ثمّ، يقتضي تحليل هذا

[27] **عبد العال حسن، أحمد إبراهيم**» .دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة .«*المجلة العربية للإدارة*، المجلد 41، العدد 2، 2021، ص 198

التفاعل الوقوف على دور الشراكات الدولية والمؤسسات المالية في دعم التدبير التقني من جهة، وعلى انعكاسات هذا التحول التقني على الموقف السياسي الدولي من جهة أخرى.

الفقرة الأولى: دور الشراكات الدولية والمؤسسات المالية في دعم التدبير التقني

تشكل الشراكات الدولية والتعاون مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف أحد المرتكزات الأساسية لدعم منطق التدبير التقني في إدارة القضايا التنموية والمؤسساتية[28]. فقد أضحى الاعتماد على الخبرات والموارد التي توفرها هذه المؤسسات عنصرا مهما في تعزيز قدرة الدول على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتحسين آليات الحكامة. كما يسهم هذا التعاون في نقل الخبرات التقنية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية، بما يعزز من فعالية السياسات العمومية ويُرسخ أسس التنمية المستدامة[29].

وفي هذا السياق يتجلى دور الفاعلين الدوليين من خلال آليتين أساسيتين؛ الأولى تتعلق بالدعم المالي والتقني الذي تقدمه المؤسسات الدولية للمساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الطابع التقني، والثانية تتمثل في الشراكات الثنائية التي تتيح تبادل الخبرات وتعزيز التعاون التنموي بين الدول بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار.

أولا: الدعم المالي والتقني من المؤسسات الدولية

يشكل الدعم المالي والتقني الذي تقدمه المؤسسات الدولية أحد المداخل الأساسية لتعزيز منطق التدبير التقني في إدارة البرامج التنموية وتنفيذ السياسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والمؤسساتي. فمع تزايد تعقيد التحديات التنموية وارتفاع متطلبات تحديث البنى الإدارية والاقتصادية، برز دور هذه المؤسسات في توفير الموارد المالية والخبرات التقنية التي تمكن الدول من تنفيذ مشاريع الإصلاح والتحديث وفق مقاربات تعتمد على الكفاءة والفعالية في التدبير.

يتجسد هذا الدعم من خلال آليات متعددة، تشمل تقديم القروض والمنح الموجهة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، والمساهمة في إعداد الدراسات التقنية وبرامج التخطيط الاستراتيجي، إضافة إلى توفير المساعدة الفنية في مجالات إدارة المالية العمومية، وتطوير نظم الحكامة، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على التخطيط والتنفيذ والمتابعة. كما تسهم المؤسسات الدولية في دعم برامج بناء القدرات

[28] **لحموري، محمد أحمد** .*المنظمات الدولية الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية* .عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2016، ص 85

[29] **عبد العال حسن، أحمد إبراهيم»** .دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة .«*المجلة العربية للإدارة*، المجلد 41، العدد 2، 2021، ص 198

البشرية والمؤسساتية من خلال تنظيم الدورات التدريبية وتوفير الخبرات الاستشارية، الأمر الذي يساعد على نقل المعارف والتجارب الدولية إلى السياقات الوطنية المختلفة.

ولا يقتصر أثر هذا الدعم على الجانب المالي أو التقني فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز البيئة المؤسسية التي يتم في إطارها تنفيذ السياسات التنموية، حيث يسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وتحسين آليات تدبير الموارد العمومية. كما يتيح للدول الاستفادة من الممارسات الفضلى في إدارة المشاريع التنموية، مما يعزز قدرة المؤسسات الوطنية على تبني مقاربات تقنية أكثر فاعلية في معالجة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية[30].

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن تدخل المؤسسات الدولية في دعم التدبير التقني يمثل عنصرا مهما في دعم مسارات الإصلاح المؤسسي وتعزيز فعالية السياسات التنموية، إذ يوفر الإطار المالي والتقني اللازم لتنفيذ البرامج الإصلاحية، ويتيح للدول إمكانات أوسع للاستجابة لمتطلبات التنمية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: الشراكات الثنائية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة

إلى جانب دور المؤسسات الدولية، تمثل الشراكات الثنائية بين الدول أحد الأطر المهمة لتعزيز التعاون في مجال التنمية الاقتصادية ودعم منطق التدبير التقني في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية. إذ تتيح هذه الشراكات إمكانات واسعة لتبادل الخبرات والمعارف التقنية، وتوفر فرصا لتطوير القدرات المؤسسية من خلال التعاون المباشر بين الحكومات والمؤسسات المعنية بالتخطيط والتنمية.

وتتخذ الشراكات الثنائية أشكالا متعددة، من بينها اتفاقيات التعاون الاقتصادي وبرامج الدعم التقني ومبادرات التمويل المشترك للمشاريع التنموية. وغالبا ما تركز هذه الشراكات على تنفيذ مشاريع استراتيجية في قطاعات حيوية مثل الطاقة والنقل والبنية التحتية والتعليم والصحة، وهي قطاعات تشكل أساسًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستقرار داخل المجتمعات.

كما تسهم هذه الشراكات في نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية، وهو ما يساعد الدول المستفيدة على تطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين مستوى الخدمات العمومية. ويتيح التعاون الثنائي أيضًا إمكانية الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في مجال إدارة المشاريع التنموية وتطوير السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يعزز فعالية البرامج الإصلاحية ويسهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة[31].

[30] **عبد السلام، محمود محمد** .*العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة* .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017، ص 142

[31] **رزق، عبد الله** .*القوة الناعمة في السياسة الدولية والتحوّل في آليات التأثير* .القاهرة: دار المعرفة للنشر، 2020، ص 112

ومن الناحية المؤسسية، تلعب الشراكات الثنائية دورا مهما في تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال التنمية، حيث تتيح إطارا للتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، بما يسهم في تطوير آليات الحكامة وتحسين كفاءة إدارة الموارد. كما تساعد هذه الشراكات على خلق بيئة مواتية للاستثمار وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، وهو ما ينعكس إيجابا على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل[32].

وبذلك، يتضح أن الشراكات الثنائية لا تمثل مجرد آلية لتوفير الدعم المالي أو التقني، بل تشكل إطارا مؤسساتيا للتعاون والتكامل بين الدول، يهدف إلى دعم مسارات التنمية وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على اعتماد مقاربات تدبيرية وتقنية أكثر فاعلية في مواجهة التحديات التنموية المختلفة.

الفقرة الثانية: انعكاسات التحول التقني على الموقف السياسي الدولي

لقد أصبح التحول التقني في إدارة القضايا التنموية والاقتصادية عنصراً مركزياً في تحديد مواقف الفاعلين الدوليين تجاه النزاعات ذات البعد السياسي والاقتصادي. فمع تنامي الاعتراف الدولي بأهمية المقاربات التقنية في تعزيز التنمية وبناء البنية التحتية وتحسين كفاءة المؤسسات، بات البعد التقني أداة مكملة للمقاربات السياسية التقليدية، ويشكل رافداً أساسياً لتعزيز الاستقرار وتقليص مظاهر التوتر المرتبطة بالموارد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على ذلك بدأ المجتمع الدولي يولي اهتماماً متزايداً لتطوير السياسات التقنية، عبر دعم المشاريع الاقتصادية، وتفعيل الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتمويل البرامج التي تعزز قدرات المؤسسات على التخطيط والتنفيذ وفق معايير الحوكمة الرشيدة. كما انعكس هذا التحول على مواقف الدول والمنظمات الدولية، التي صارت تعتبر التدخل التقني عنصراً حاسما في تيسير الحوار بين الأطراف، وضمان استدامة الحلول المقترحة للنزاعات، بما يحقق توازنا بين الأبعاد السياسية والتنموية.

أولا: إعادة ترتيب أولويات المجتمع الدولي نحو الحلول التقنية

شهدت العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين تحولاً ملحوظاً في أولويات المجتمع الدولي، بحيث صار التركيز على الحلول التقنية أداة مركزية لمعالجة النزاعات المعقدة، خصوصاً تلك المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية. ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً لدى الفاعلين الدوليين

[32] **الزغبي، محمد عبد الكريم .***الحوكمة والتنمية المستدامة في الدول النامية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص140

أن المقاربات التقليدية السياسية والدبلوماسية لم تعد كافية لتحقيق الاستقرار المستدام، وأن التكامل بين البُعد السياسي والتقني أصبح شرطاً ضرورياً لمعالجة النزاعات بطريقة فعالة[33].

وينعكس هذا التحول في إعادة هيكلة البرامج الدولية ومبادرات المنظمات الدولية، حيث أصبحت تمويلات المشاريع التنموية والبرامج التقنية تمثل أولوية مقارنة بالدعم السياسي أو العسكري فقط. ويشمل ذلك التركيز على تحسين البنية التحتية، تطوير القدرات المؤسسية والإدارية، وتعزيز نظم التخطيط والمتابعة، بما يضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد. كما أدرك المجتمع الدولي أن دعم المشاريع التقنية والتنموية يسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة، ويخلق بيئة أكثر ملاءمة للحوار السياسي، ويحد من احتمالات التصعيد أو عودة النزاعات.

ويضاف إلى ذلك أن التحول نحو الحلول التقنية يعكس فهمًا أعمق للعلاقة بين التنمية والاستقرار، إذ تشير الدراسات إلى أن التدخلات التقنية، سواء من خلال برامج إعادة الإعمار أو دعم الابتكار المؤسسي، تساهم في معالجة أبعاد النزاع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي توفر أرضية أكثر صلابة لتطبيق الحلول السياسية. ومن هنا، صار المجتمع الدولي يولي اهتمامًا خاصًا للربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي، مع إدراك أن الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن استدامة التنمية[34].

ثانيا: أثر التحول على مو اقف الدول والمنظمات الدولية تجاه النزاع

إن تبني مقاربة التدبير التقني لم يكن مجرد تغيير في أدوات العمل الدولي، بل أثر بعمق في مواقف الدول والمنظمات الدولية تجاه النزاعات. فقد أصبحت القرارات الدولية والاستراتيجيات متعددة الأطراف تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التقنية والمالية المتاحة، ومدى قدرة المشاريع التقنية على تحقيق أثر ملموس في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أصبح معيارا أساسيا في تقييم سياسات التدخل الدولي[35].

فالدول الكبرى والمنظمات متعددة الأطراف لم تعد تركز فقط على الدعم الدبلوماسي أو العسكري، بل أصبحت تقدم حوافز اقتصادية وتقنية تشجع الأطراف المتنازعة على الالتزام باتفاقيات السلام والمشاريع التنموية. ويشمل هذا تقديم التمويل المباشر للمشاريع، دعم القدرات المؤسسية، نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، إضافة إلى دعم برامج بناء القدرات البشرية. كما تتيح هذه التدخلات التقنية للفاعلين الدوليين إمكانية التأثير على مواقف الأطراف المعنية دون الانخراط المباشر في الصراعات السياسية، ما يقلل من الاحتكاكات ويوفر إطارا أكثر حيادية للتفاوض.

---

[33] **حمزة، محمد محمود** .*العلاقات الدولية في ظل الثورة التقنية والاقتصادية* .الإسكندرية: دار الكتب العلمية، 2021، ص 120

[34] **وليد، حسن محمد** .*التمويل الدولي والتنمية: آليات الدعم المؤسسي والتأثير السياسي* .القاهرة: دار النهضة العربية، 2018، ص 133.

[35] **سالم، إدريس عبد الله** .*الحوكمة العالمية والتنمية المستدامة* .عمّان: دار منال الوطنية، 2018، ص 101

وعلاوة على ذلك، فقد أسهم التحول التقني في إعادة ترتيب الأولويات الدولية على مستوى السياسة العامة، حيث أصبح البعد التقني عنصرا استراتيجيا في صياغة الخطط الدولية للتدخل في النزاعات. ويؤدي ذلك إلى تعزيز استدامة الحلول المقدمة، ويحد من تكرار الأزمات، ويخلق بيئة أكثر توازناً تسمح بتطبيق سياسات اقتصادية وتنموية متكاملة، وبالتالي تدعيم الاستقرار السياسي والإقليمي على المدى الطويل.

خاتمة:

لقد أبرزت دراسة تطور المقاربة الدولية لقضية الصحراء أن التحولات التي شهدتها إدارة النزاع لم تكن عابرة، بل تعكس تحولًا استراتيجيًا من الاعتماد على التسوية السياسية التقليدية إلى اعتماد منطق التدبير التقني والتنمية المستدامة. فالتسوية السياسية، رغم أهميتها في خلق أرضية للحوار وتقليل الاحتكاكات المباشرة، لم تكن كافية للتعامل مع التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي يفرضها النزاع. ومن هذا المنطلق، أصبح التدبير التقني والتنموي أداة أساسية لتعزيز الاستقرار الإقليمي، من خلال دعم البنية التحتية، وتقوية قدرات المؤسسات المحلية والإقليمية، وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلعب دورًا مباشرًا في تخفيف التوترات.

ويظهر التحليل أن الجمع بين الحلول السياسية والتنموية يسمح بإعادة توازن النظام الإقليمي، ويعطي للمجتمع الدولي أدوات أكثر مرونة وفاعلية لإدارة النزاع، بعيدًا عن النهج التقليدي الذي يقتصر على الضغوط الدبلوماسية أو الحلول الحقوقية فقط. ورغم هذه الدينامية الجديدة، يبقى نجاح المقاربة الدولية رهينًا بعدة عوامل، أبرزها تكامل الدعم الدولي مع الإرادة السياسية المحلية، وضمان مشاركة الأطراف المعنية في صياغة برامج التنمية، واستمرارية تحديث الأدوات التقنية بما يتوافق مع التحولات الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

وفي النهاية، يمكن القول إن التحول نحو التدبير التقني والتنمية لا يعوض التسوية السياسية، بل يكملها ويحولها إلى فرصة حقيقية لإرساء استقرار طويل المدى، وتحقيق تنمية محلية فعالة، تجعل من النزاع الصحراوي نموذجًا لفهم كيفية الجمع بين السياسة والتنمية في إدارة الصراعات الإقليمية المعقدة.

لائحة المراجع :

- السميري خالد عبد الحميد. «دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإقليمية: دراسة حالة الصحراء الغربية». مجلة العلوم السياسية الدولية، مجلد 9، الجامعة العربية المفتوحة، 2018.
- المنصوري، سعيدة. «التسوية السياسية في الصحراء الغربية: قراءة في المسار الأممي والتحديات الراهنة». مجلة الفكر القانوني، جامعة الكويت، 2019.
- العمري، سارة. «التسوية السياسية في النزاعات الإقليمية: المعايير الدولية وأثرها على نزاع الصحراء الغربية». مجلة القانون الدولي، جامعة الجزائر، 2018.
- الخطيب، محمد. «النزاعات الإقليمية وشرعية القرارات الدولية: قراءة في حالة الصحراء الغربية». مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة دمشق، 2019.
- الحميدي، محمد. «فعالية الوساطة الدولية في حل النزاعات المسلحة: دراسة مقارنة بين الوساطة الأممية والإقليمية». مجلة العلوم السياسية والقانون الدولي، العدد 8، 2020.
- القيسوني، علي. «الوساطة الأممية بين النظرية والتطبيق: العوامل المؤثرة في نجاحها وفشلها». مجلة القانون والسياسة الدولية، جامعة دمشق، المجلد 17(2)، 2021.
- العتيبي، سعود. «دور الأمم المتحدة في الوساطة بين أطراف النزاع: أطر، آليات، وتحديات». المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد 12، 2018.
- الفتال، محمد .*القانون الدولي العام: المبادئ الأساسية والتطبيقات* .دار الفكر العربي، القاهرة، 2018.
- المنصور، خالد .*التحالفات الإقليمية والسلطة الدولية: دراسة في العلاقات الدولية* .عمان: دار الفكر، 2020.
- بن عيسى، زايد &بن علي، خلدون. «أهمية التنظيم الإداري المحلي في تحقيق التنمية المحلية». مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 12(4)، 2019.
- العلمي، بن عطاء الله. «إدارة التنمية المحلية: دراسة في المفاهيم والمقاربات». مجلة الفكر القانوني والسياسي، 2025 (1.(
- حسين، نور الدين. «إدارة المشاريع والبنية التحتية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة». مجلة الدراسات الإدارية والتنموية، 12(2)، 2020.
- عبد العال حسن، أحمد إبراهيم. «دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة وفق الأطر القانونية». المجلة العربية للإدارة, 41(2), 2021.
- لحموري، محمد أحمد .*المنظمات الدولية الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية* .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2016.

- عبد السلام، محمود محمد .*العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة* .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017.
- رزق، عبد الله .*القوة الناعمة في السياسة الدولية والتحوّل في آليات التأثير* .القاهرة: دار المعرفة للنشر، 2020.
- الزغبي، محمد عبد الكريم .*الحوكمة والتنمية المستدامة في الدول النامية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
- حمزة، محمد محمود .*العلاقات الدولية في ظل الثورة التقنية والاقتصادية* .الإسكندرية: دار الكتب العلمية، 2021.
- وليد، حسن محمد .*التمويل الدولي والتنمية: آليات الدعم المؤسسي والتأثير السياسي* .القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.
- سالم، إدريس عبد الله .*الحوكمة العالمية والتنمية المستدامة* .عمان: دار منال الوطنية، 2018.

- Toby Shelley. *Endgame in the Western Sahara: What Future for Africa's Last Colony?* London: Zed Books, 2004.
- Jean Douguet. *The United Nations and the Western Sahara Conflict.* International Journal of African Studies, Volume 7, 1998.
- Kelly Kate Pease. *Conflict Resolution in Western Sahara.* Journal of Peace Research, Vol. 42, No. 6, 2005.
- Stephen Zunes & Jacob Mundy. *Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution.* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2010.
- Dapo Akande & Sangeeta Shah. "The Legal Status of Western Sahara." *European Journal of International Law*, Vol. 20, No. 3, 2009.
- S. Touval. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab Israeli Conflict, 1948–1979.* Princeton University Press, 2002.
- United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs (DPPA) & UN Department of Peace Operations (DPO). *Joint Mediation Support Handbook*, 2020.

- M. Kleiboer. "Understanding Success and Failure of International Mediation." *Journal of Conflict Resolution*, 40(2), 1996.
- I.W. Zartman & S. Touval. *International Mediation in the Post Cold War Era.* In Crocker, C.A., Hampson, F.O., & Aall, P. (Eds.), *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*, 2010.
- J.-P. Faguet. *Decentralization Good for Development? Perspectives from Academics and Policy Makers.* Oxford University Press, 2015.
- Paul Jackson (Ed.). *Local Government and Decentralisation in Post Conflict Contexts.* Third World Thematics: A TWQ Journal, 1(6), 2017.

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 11، يونيو 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم
القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

Issue Eleven العدد الحادي عشر

June 2026 يونيو

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

11

مجلة المقالات الدولية

العدد العاشر، مارس 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد الحادي عشر، في سياق مسيرتها العلمية المتواصلة ورسالتها الرامية إلى دعم البحث الأكاديمي الرصين، وترسيخ ثقافة النشر العلمي الموثوق. ويأتي هذا العدد استمرارًا لجهود المجلة في تعزيز حضورها العلمي وتوسيع إشعاعها المعرفي، بما يعكس التزامها الدائم بخدمة البحث العلمي الجاد.

ونغتنم هذه المناسبة للتذكير بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF)، بما يمثله ذلك من اعتراف علمي رسمي، وكونه أحد المعايير المعتمدة في تصنيف الجامعات العربية ضمن أول تصنيف عربي للجامعات. كما نعتز باستمرار إدراج المجلة ضمن International Scientific Indexing (ISI)، في خطوة نوعية تجسد ثقة الأوساط العلمية في جودة ما تنشره المجلة، وتسهم في توسيع دائرة انتشار البحوث المنشورة بها وتعزيز أثرها العلمي.

وإذ نقدم هذا العدد بما يضمّه من بحوث ودراسات متنوعة، فإننا نؤكد التزامنا الثابت بالتحكيم العلمي الدقيق، والأخلاقيات البحثية الراسخة، ومعايير الجودة والشفافية، بما يخدم قيم التميز والمعرفة، ويدعم الباحثين في إنتاج علمي رفيع يسهم في تطوير الفكر ومواكبة قضايا الواقع.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

Arab Impact Factor

INTERNATIONAL Scientific Indexing

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

OPEN ACCESS

ORCID

محتويات العدد

تحولات المقاربة الدولية لقضية الصحراء: من منطق التسوية السياسية إلى منطق التدبير التقني عبد الله قرير	3-27
عادة توزيع السلطة بين الدولة المركزية والجهات: أيّ نموذج لحكامة التنمية الترابية في المغرب بعد دستور 2011؟ مولاي الحسن رزقي	28-46
Le fonds de commerce : Une universalité du fait et du droit Sara elyassine	47-66
تصنيف البضاعة في التشريع الجمركي المغربي صابر دراج	67-82
الترجمة القانونية بين الكفاءة الترجمية والمعرفة القانونية: دراسة في الاستراتيجيات و آليات مواجهة الصعوبات في التشكيلة اللغوية عربية إسبانية إكرام ولاع و مصطفى أمادي	83-97
آليات توثيق العقود الالكترونية الرسمية الصادرة عن الموثق العماري سفيان	98-120
Les obstacles au développement des marchés publics au Maroc Badreddine El kari	121-140